

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.

المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

(وضعية المجموعة في لبنان)

١٢

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
تقرير خاص وفقاً لأحكام المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
(وضعية المجموعة في لبنان)

إلى السادة المساهمين
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.

تحية وبعد،

المادة ١٥٢ – الفقرة ٤

عملاً بمتطلبات المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف (الفقرة ٤)، نبين أدناه الاعتمادات التي منحها المصرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة المصرف وكبار المساهمين ولأفراد هؤلاء الأشخاص. لقد قام المصرف باحتساب الحدود القصوى المسموح بها والنسب المذكورة أدناه بناء على الأرقام المسجلة كما وردت في البيانات المالية، والتي أصدر بشأنها مفوضو المراقبة تقريرهم السلبي بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٢٥. في رأي مفوضي المراقبة، إن البيانات المالية لا تظهر بشكل عادل المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وادانه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إنتم المصرف المعايير المحددة في تعليم لجنة الرقابة على المصادر رقم ٢٧٩ من أجل تحديد الأطراف ذات العلاقة التي تطبق عليهم أحكام المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف.

في ما يلي الاعتمادات المنوحة وفقاً للمادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف (الفقرة ٤) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤:

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. - س.ت.ب: ٢٤٦٤ - رئيس المال: ٢٢٢,٥ مليار.ل. مدفوع بكامله

ص.ب.: ١٩١٢ - ١١ - ١١ - ١١٠٧٢٨٠٧ - ٧٢٨٩٣٨ - ٧٤٣٣٠٠ - ٩٦١-١ (٩٦١-١) فاكس: ٧٣٨٩٤٦ - E-mail: blommail@blom.com.lb

الرقم الضريبي: ٣٢٤٣

(ملفین التیرات)



إلى السادة المساهمين
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.

وإننا نؤكد بأنه لا توجد أية إعتمادات أخرى ممنوحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة المصرف وكبار المساهمين فيه ولأفراد أسر كل من هؤلاء الأشخاص لأحكام الفقرة ٤ من المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف، وذلك لاطلاع الجمعية العمومية للمساهمين عليها لأخذ القرارات الخاصة بشأنها.

إن المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف (الفقرة ٤) تنص على وجوب أخذ موافقة مسبقة من الجمعية العمومية للمساهمين بشأن الإعتمادات الممنوحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة المصرف وكبار المساهمين فيه ولأفراد أسر هؤلاء الأشخاص على أن تغطي الإعتمادات بضمانت عينية، أو بكافالة مصرافية أو بكافالة مؤسسة مالية مسجلة في لبنان تكون مقبولة من لجنة الرقابة على المصارف، إذا كان مجموع الإعتمادات يتعدى ١٪ من الأموال الخاصة. بالإضافة إلى ذلك يجب أن لا يتعدى مجموع هذه الإعتمادات ٢٪ من الأموال الخاصة وفقاً للتعليم الأساسي رقم ١٣٢ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ٨ آذار ٢٠١٤ وتعديله لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٧٩ الصادر بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٤.

إن مجموع الإعتمادات أعلاه هو ضمن الحد الأقصى المسموح به بموجب المادة ١٥٢ والتعاميم التطبيقية العائدة لها. كما ذكرنا في الفقرة الأولى أعلاه، تم احتساب الحدود القصوى والنسبة بناء على الأرقام المسجلة كما وردت في البيانات المالية والتي في رأي مفوضي المراقبة، لا تظهر بشكل عادل المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وادانه المالي وتدققاته النقدية لسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وعليه، ان الحدود القصوى والنسبة المحسوبة لا تأخذ في الاعتبار التعديلات التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية على الأرقام المسجلة في البيانات المالية، وذلك على ضوء تقريرنا السلبي بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٢٥.

لدى بعض أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة المصارف وكبار المساهمين فيه ولأفراد أسر هؤلاء الأشخاص تسهيلات بموجب بطاقات ائتمان ممنوحة من المصرف تسدّد شهرياً بالكامل. وقد بلغ الرصيد الممنوح ١,٢٠٤ مليون ليرة لبنانية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

المادة ١٥٢ – الفقرة ٣

عملاً بمتطلبات المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف (الفقرة ٣)، التي تتعلق بالإعتمادات الممنوحة من قبل المصرف لأعضاء المجلس المركزي ولموظفي مصرف لبنان، ولأفراد أسر كل من هؤلاء الأشخاص، نؤكد بأنه لا يوجد إعتمادات ممنوحة للأفراد المشمولين بأحكام من المادة ١٥٢ من قانون النقد والتسليف (الفقرة ٣) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

عن مجلس الإدارة
رئيس مجلس الإدارة – المدير العام

٢٠٢٥ أيار ٢٩
لبنان - بيروت